د. محمد أمارة *

مكانة العربية «كلغة رسمية» في اسرائيل

١ – تقديم :

يميّز علماء اللغة بوضوح بين اللغة القومية واللغة الرسمية. والتمييز يقوم عادة على أبعاد ايديولوجية أدائية. اللغة القومية تحيل إلى رمز الوحدة الوطنية أو الاعتزاز. بالمقارنة، فإن اللغة الرسمية أدائية وليست رمزية. إنها اللغة التي تستخدمها السلطات المركزية في المجالات العامة. اللغة ذاتها قد تخدم الوظيفتين.

على أية حال، ومن سوء الحظ، فإن الحكومات في بقا ع متعددة من العالم تكترث بهذا التمييز الذي يقوم به علماء اللغة وخبراء السياسات اللغوية. في كثير من الحالات، فإن وظائف اللغة القومية والرسمية تختلط بين ما يسمى قومي أو رسمي أحياناً. تستخدم الحكومات هذه المصطلحات (قومي ورسمي) من أجل أهدافها السياسية. وفي بعض الحالات، تكون المكانة القانونية للغة، التي تستخدم في واقع الحال في المجالات العامة، غير معلنة. إن مجموعة من الأمثلة قد توضح ذلك. اللغة المورية، في نيوزيلندة، تم الاعتراف بها قانونياً كلغة رسمية، ولا تستخدم سوى الأسماء المورّية على الإشارات العامة والدعايات. ورغم أن الانكليزية هي اللغة المستخدمة في القطاعات العامة، فإنها غير معلنة قانونياً كلغة رسمية. إن رسمية المورّية بعيدة تماماً عن الوضوح، لكن أهميتها الرمزية معترف بها في الدولة بكاملها (أنظر هولز، ١٩٩٦). سمة مشابهة للرمزية موجودة في اسرائيل. فكما يشرح كل من سبولسكي وشوهامي (١٩٩٩ أ : ٦١ – ٦٢) «إن محاولات جعل المحاكم تتطلب العربية على شارات الطرق في اسرائيل ربما تكون ذات اهمية سياسية ورمزية وليست استجابة لحاجة عملية». في الباراغوي، فإن الغواراني والاسبانية لغتان قوميتان، لكن الاسبانية فقط معترف بها كلغة رسمية. وفي كثير من بلدان افريقيا، تم تحديد الانكليزية والفرنسية جنباً إلى جنب مع لغة / أو لغات أخرى كلسان رسمي فيما احتفظت هذه اللغات بصفتها القومية. تنزانيا مثال يوضح ذلك.

ف «السواحيلي» هي اللغة القومية في الدولة، فيما السواحيلي والانكليزية لغتان رسميتان. في حالات أخرى، نرى أن اللغات تستمدّ مكانتها الرسمية رغم أنه لا يعترف بها قانونياً. الولش في ويلز، على سبيل المثال، معترف بها كلغة الحكومة والتعليم، لكنها لم تكتسب مكانة رسمية في بريطانيا.

* محاضر في جامعة بار ايلان والمعهد الاكاديمي لتأهيل المعلمين العرب – كلية بيت بيرل

ملصق من سنوات الخمسين يوجه الى التخلي عن لغة اليهود المهاجرين الاصلية والتوجه الى اللغة العبرية

إن معاني وأبعاد المكانة الرسمية لأية لغة معينة بعيدة كل البعد عن الوضوح. بعض اللغات الرسمية تصل إلى المستوى القومي في كل أو بعض المجالات العامة، والبعض الآخر رسمي في عديد من الأماكن وفي مجالات عامة محددة. مع ذلك، فإن رسمية لغات أخرى هي رمزية فقط، وبالامكان اعتبارها قومية وليست لغاتٍ رسمية.

إن المكانة الرسمية للعربية في اسرائيل بعيدة عن الوضوح. حين يتكلم الباحثون عن مكانة العربية، فإنهم يتطرقون فقط إلى المادة ٨٢ من المرسوم الملكي من سنة ١٩٢٢ (لانداو ١٩٨٧، كوبلفيتش ١٩٩٢، سبولسكي ١٩٩٤، سبولسكي وشاهامي ١٩٩٩ أ، ١٩٩٩ب). ومهما يكن الأمر، فإن الاعتماد على تلك المادة من العام ١٩٢٢ لا تسهم بما فيه الكفاية في توضيح وفهم المكانة الحقيقية للعربية في اسرائيل. إضافة لذلك فإننا نحتاج الى دراسة مصادر التأثير المختلفة حول قانونيته في المجال العام (مثل المحكمة العليا، المستشار القانوني للدولة، القوانين الأساسية في اسرائيل مثل «الكرامة الانسانية»). إن وضع اللغة له اهتماماً خاصاً في اسرائيل، لأنه، وحسب معرفتي، فإن اسرائيل هي الدولة القومية الاثنية الوحيدة حيث تتمتع لغة الأقلية بمكانة رسمية. إن التعريف والفهم لاسرائيل هما أنها دولة قومية اثنية، وإن اليهود هم القومية الوحيدة المعترف بها قانونيا. أما العرب فإنهم أقلية دينية وثقافية من الناحية القانونية، وليسوا أقلية قومية. وبخصوص الحقوق الممنوحة للعرب فهي حقوق على المستوى الفردي بدلا من أن تكون على مستوى جماعي (أنظر سموحا، ١٩٩٩). إن وجهة نظري هي أن المكانة المعيارية للعربية كإحدى اللغتين الرسميتين للدولة تمثل أعظم حق جماعي بعيد المدى يُعطى لأقلية حسب القانون في اسرائيل.

تطمح هذه المقالة إلى إلقاء الضوء على رسمية اللغة العربية في اسرائيل، وترتكز على سؤالين رئيسيين:

* ما هي المعاني المختلفة والأبعاد للمكانة الرسمية للعربية في اسرائيل؟

* ما الذي يفسر انحراف اسرائيل عن الصيغة الإثنية في المجال اللغوي؟ وما المعنى الذي يحمله ذلك في دولة مثل اسرائيل؟

٢ – وضع الأقلية العربية في اسرائيل :

إن وضع المجتمع العربي في اسرائيل ومكانته، فريدان في نوعهما. فمن ناحية، إنها حالة نادرة أن تعيش أقلية عربية، كبيرة نسبياً في دولة غير عربية. من ناحية أخرى، تحوّلت هذه الأقلية من غالبية إلى أقلية نتيجة لحرب ١٩٤٨. علاوة على ذلك، فإن هذه الأقلية تشعر أن اسرائيل هي موطنها التاريخي، وهو وضع لا يشكل أنموذجاً لكل أقلية (أمارة، ١٩٩٩). يشكل المواطنون العرب ١٨٪ من العدد الكلي للسكان في اسرائيل، أي ١,١٣٠,٠٠٠ بما في ذلك القدس الشرقية[1].

ثلاث مجموعات من العوامل تؤثر على نسيج ومكانة المجتمع العربي في اسرائيل: سياسات اسرائيل نحو الأقليات (حيث العوامل المهمة هي شخصية وصورة الدولة كدولة يهودية، وموضوع الأمن، والديمقراطية)، التطورات الاقليمية الخارجية (مثل المد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات، والمكانة المتصاعدة لـ م. ت. ف. في المجتمع الدولي خلال السبعينيات، والثورة الايرانية في السبعينيات أيضاً، وحرب لبنان ١٩٨٢، والانتفاضة الفلسطينية الأولى، واتفاقيات اوسلو، وحديثاً الانتفاضة الفلسطينية الثانية)، وثالثاً التطورات الداخلية (الديموغرافية، والسوسيو اقتصادية والسياسية).

كما يظهر في وثيقة اعلان الاستقلال، أعلنت اسرائيل أنها دولة ديمقراطية يهودية. إن هذا الفهم معزّز بالقوانين الأساسية للدولة، مما يعني بأن كل مواطني الدولة يملكون الحقوق، لكن الغالبية اليهودية لها المكانة المفضلة، إن من يملك الدولة هم اليهود وليس كل السكان الذين يعيشون فيها. اضافة لذلك، «ادّعت الصهيونية الحق الذي لا

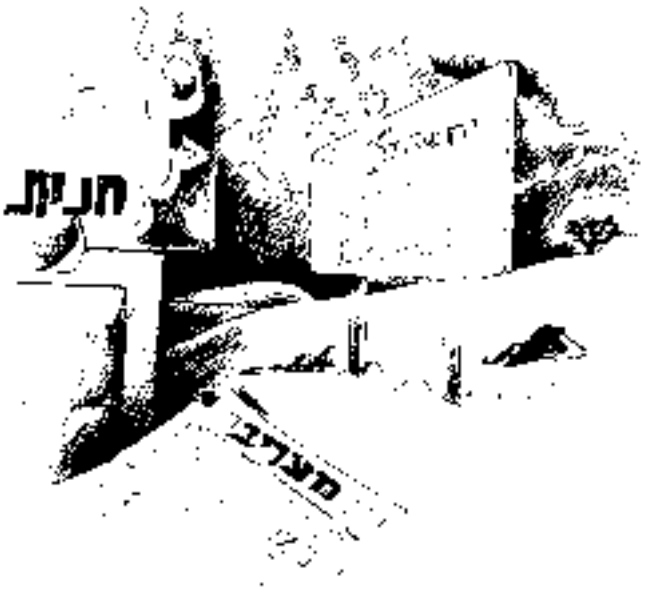

يشاركها فيه أحد على أرض اسرائيل، كوطن وحيد للشعب اليهودي الإثني» (اوزاكي – لازار ١٩٩٩:١٥). ما يهم هنا بشكل خاص أن العرب محرومون من الحقوق القومية رغم أن حق العيش في الدولة كأفراد هو حق معترف به. إن أفضلية اليهود في الدولة واضحة من خلال سلسلة من القوانين مثل حق العودة. ثمة اعتراف بالعرب كمواطنين لكنهم لم يُمنحوا الحقوق الكاملة لأنهم لا يتبعون للأمة اليهودية، مُنح العرب حقوقاً جماعية معينة ضرورية لحياتهم الخاصة، مثل استخدام لغتهم، ونظاماً تعليمياً منفصلاً، وبعض المؤسسات الثقافية والدينية. أما الأفضلية للمكانة اليهودية فتنعكس في التمييز ضد العرب في كافة مجالات الحياة تقريباً.

٣ – العربية في اسرائيل

٣ – ١ : النسيج اللغوي – الاجتماعي :

تحاول بقية هذه المقالة أن توضح معاني وأبعاد المكانة الرسمية للعربية في اسرائيل. في البداية، أقدم وصفا للنسيج اللغوي الاجتماعي الفلسطيني في اسرائيل.

إن الذخيرة اللغوية للفلسطينيين في اسرائيل في الوضع الحالي تتغير بسرعة كبيرة، وتأتي معظم هذه التغييرات من الاحتكاك المتزايد مع اللغة العربية الفصحى، وصيغ أخرى من اللهجات العربية، اضافة إلى اللغتين العبرية والانكليزية (أنظر أمارة ١٩٩٥، وأمارة وسبولسكي ١٩٩٦).

إن العربية هي اللغة الأم، كما أنها اللغة القومية للمواطنين العرب في اسرائيل. العربية أيضاً وبشكل مشابه هي اللغة المجتمعية لنسبة غير كبيرة من اليهود الشرقيين. والعربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للدول المجاورة لاسرائيل وتتمتع بمكانة فريدة في معظم الدول الاسلامية. العربية في اسرائيل هي حالة نادرة، إنها لغة أقلية، ومعترف بها قانونياً كلغة رسمية ثانية. وكانت العربية لغة أساسية إلى أن تكونت دولة اسرائيل، وبعد تغيّر الظروف الاجتماعية – السياسية أصبحت لغة ثانوية. يتمّ تدريس العربية كلغة أولى في كل المدارس العربية في اسرائيل بدءاً من الصف الأول وحتى الثاني عشر، وفي بعض معاهد تدريب المعلمين.

لكن اللغة العبرية هي المسيطرة، ويتم تعليمها بالشكلين الرسمي وغير الرسمي. وبما أن العبرية هي واحدة من اللغات الرسمية في اسرائيل، فإن الفلسطينيين يتعلمون العبرية كلغة الدولة وليس كلغة أجنبية، (أنظر وينتر، ١٩٨١). يتم تعليم العبرية في المدارس العربية في اسرائيل بدءاً من الصف الثالث (وفي بعض المدارس يتعلمها الأطفال قبل ذلك)، لكن تأثير التعلّم غير الرسمي نتيجة الاحتكاك الخارجي يكون في العادة أكثر أهمية (أنظر ريفز، ١٩٨٣). وكل الفئات العمرية، بصرف النظر عن الجنس، لها احتكاك غير رسمي مع متحدثي اللغة العبرية رغم أن ذلك يتم بدرجات مختلفة (أنظر سبولسكي وكوبر، ١٩٩١).

حالياً، يتم تعليم الانكليزية في المدارس العربية في إسرائيل بدءاً من الصف الرابع[٢]. وبكلمات أخرى، فإنه يتم تعليمها بشكل رسمي. الاحتكاك الخارجي هنا نادر جداً حيث لا يوجد تواصل مباشر بين العرب في اسرائيل والمجتمعات الناطقة بالانكليزية.

ومهما يكن الأمر، فإن الانكليزية تحظى بأهمية كبيرة لدورها كلغة عالمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتجارة، اضافة إلى شعبية الثقافة الاميركية وحميمية العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل.

ويتم تدريس الفرنسية في بعض المدارس العربية الخاصة، كإرث تاريخي لفلسطين تحت الانتداب، هذه المدارس لا تعطي اولوية لتعليم الفرنسية، لكن معظمها تعتبر الفرنسية متطلبا للمرحلة الابتدائية، فيما تصبح مادة اختيارية في المرحلة الثانوية، خاصة وأن عدد الطلبة الذين يتقدمون لامتحان الثانوية العامة هو عدد قليل.

٣ – ٢ : مكانة العربية «كلغة رسمية»

المكانة الرسمية للغة العربية مُنحت حسب قوانين حكومة الانتداب، تلك القوانين التي تُركت على حالها بعد تأسيس الدولة. المادة ٨٢ من المرسوم الملكي لسنة ١٩٢٢ تحيل (تحت عنوان فرعي «لغات رسمية») إلى الانكليزية، العربية، والعبرية، ويقرّر أن:

«كل المراسيم، والاعلانات الرسمية، والنماذج الرسمية الحكومية وكل الاعلانات الرسمية ذات الطابع المحلي أو الخاص بالسلطات البلدية في المقاطعات التي يُقرّر بشأنها من خلال أمر صادر عن المندوب السامي يجب أن تُشر بالانكليزية والعربية والعبرية. وحين يتعلق الأمر بالأنظمة التي سيشرّعها المندوب السامي سيكون بالامكان استخدام اللغات الثلاث في المكاتب الحكومية والمحاكم».

وبموجب الأمر الصادر بشأن الترتيبات في المكاتب الحكومية والمحاكم، سنة ١٩٤٨ – القانون التنظيمي مع بداية نُشوء الدولة – فقد تمت المحافظة على قوانين حكومة الانتداب ولم تتعرض إلاّ لعدد قليل من الإلغاءات في مجال القانون. واحدة من تلك الإلغاءات كانت الفقرة ١٥(ب) من المرسوم، حيث تم إلغاء كل التعليمات في القانون فيما يتعلق باستخدام اللغة الانكليزية، من ناحية أخرى، لم يقم أي تشريع لاحق بإلغاء المكانة الرسمية للغة العربية كما تم تثبيتها في المادة ٨٢ (أنظر كريزمر، ١٩٩٠؛ وروبنشتاين، ١٩٩٦).

أما القضايا الأربعة التي تعامل معها المرسوم الملكي لمجلس العموم حسب المادة ٨٢ فهي :

أ – التعميم الجوهري، بما يلامس صلب معنى «مكانة»، والاعتراف بالعربية والعبرية «لغتين رسميتين» لاسرائيل.

ب – تكوين التزام ملموس فيما يتعلق باللغات المستخدمة من قبل الحكومة المركزية لدى اتخاذ قرارات حكومية مهمة.

ج – تقرير اللغة/ أو اللغات المستخدمة بخصوص الاعلانات الرسمية.

د – لغة التواصل التي يستخدمها المواطن لدى تعامله مع دوائر الخدمة العامة التابعة للحكومة المركزية (وربما اللغة المستخدمة في أماكن العمل الحكومية والمحاكم).

هيكليّة الترتيبات اللغوية في هذه القضايا غير منسجمة. إن اللغة المستخدمة لدى الحكومة المركزية، حسب القانون، هي ثنائية بشكل واضح: لغتان رسميتان. من ناحية أخرى، فإن اللغة الحكومية في السلطات المحلية هي ثنائية فقط في المجالات المقررة بمرسوم.

إن مكانة العربية كلغة رسمية تعني بوضوح وجود حق جماعي بعيد المدى. فهو بعيد المدى من حيث أن المكانة الرسمية لا تتوقف فقط عند منح حق التعدد الاثني (وهو حق يخفف ضغوط الاضطهاد اللغوي الذي يمارس ضد أعضاء مجتمع الأقلية) بل أنه يعني حقا أكثر راديكالية – الحق الجماعي. إن الأهمية الكامنة للمكانة الرسمية للعربية تمتد من البعد الرمزي إلى البعد العملي – اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً – والتي يصعب – حتى اليوم – تقديرها.

أما الأبعاد الرمزية فإنها تعني أن «الرسمية» لها قيمة خاصة مضاعفة، إن أي شيء رمزي هو شيء يمثل بجلاء جوهر الدولة، هذه النقطة مهمة، فالثنائية اللغوية هي دليل واضح على دولة ثنائية القومية. إن ذلك يظهر في كل الدول ثنائية القومية، حيث للتجمعات القومية لغة مستقلة – مثل سويسرا، بلجيكا، وكندا. مع ذلك، فإن الثنائية اللغوية لا توجد فقط في الدولة ثنائية القومية. إنها توجد أيضاً في الدول ذات الثقافات المتعددة – وعلّ من أبرز الامثلة على ذلك جنوب أفريقيا والهند، ايطاليا / تيرول الجنوبية، اسبانيا / كتالونيا واقليم الباسك

ملصق من مطلع الخمسينيات: لغة واحدة شعب واحد لأجلك ولأجل اطفالك تعلم العبرية

رغم التغيرات في الوضع اللغوي في اسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية، يمكن القول بالتأكيد ان تغيراً جوهرياً في المكانة الحقيقة للعربية في اسرائيل لم يحدث، ان دولة اسرائيل، وبالاحرى المجتمع الاسرائيلي، بعيدة جداً عن الثنائية اللغوية، وبشكل ملموس، فان مكانة العربية كلغة رسمية في القانون الاسرائيلي مفرغة من معناها العملي على مستوى الحياة العامة، اي المجتمع العام لليهود والعرب في اسرائيل

(أنظر الكوك، ١٩٧٩ ، ١٩٩٢). النقطة المهمة والمثيرة هي أن اسرائيل، حسب معرفتي، هي الدولة ثنائية القومية الوحيدة حيث تتمتع لغة الأقلية بمكانة رسمية، ما الذي يفسر «انحراف» اسرائيل عن المعيار الإثني؟ وماذا يعني؟

بامكان المرء أن يفترض أن الخلفية القانونية – التاريخية قد أوجبت حدوث هذا الانحراف، بداية، ثم إرساء المكانة الرسمية للغة العربية في التشريع الانتدابي. من ناحية ثانية، فإن الغاء هذا القانون (أي إلغاء مكانة العربية) لم يكن ليمرّدون ردود فعل سلبية من جانب المجتمع الدولي، خاصة وأن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧ أقرّ حماية سلسلة من الحقوق الانسانية والجمعية، بما في ذلك حق اللغة، في الدولتين – العربية واليهودية – اللتين كانتا ستُقامان في فلسطين. ومهما يكن الأمر، علينا ملاحظة أن صياغة قرار التقسيم لم تضمن بوضوح مكانة «لغة رسمية» للعربية في اسرائيل بل ضمنت المحافظة على حقوق الأقلية في استخدام لغتها. وقد فصّل قرار الأمم المتحدة حقوق استخدام لغة الأقلية في سياقات متعددة : المستوى الشخصي، العلاقات التجارية، الدين، الصحافة والاعلان من أي نوع، النشاط السياسي، وغيرها (أنظر قسم ١، الفقرة ١٠أ (د) وقسم ٢، الفقرة ج ٧). بشكل مشابه، فإن الملاحظة الثانوية للفقرة الفرعية رقم ٧ تتضمن إضافة إلى اعلان الدولة اليهودية التزاماً نحو قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد «في الدولة اليهودية يجب اتخاذ اجراءات مناسبة لتمكين المواطنين العرب من استخدام العربية، كتابة وشفاهةً، في التشريعات، وأمام المحاكم والإدارة».

تشكل هذه الالتزامات مكانة كاملة أو شبه كاملة لـ «لغة نشطة»، ولكن ليس مكانة لغة رسمية. فهذه الالتزامات ينقصها، على سبيل المثال، متطلبات التشريعات والتشريعات الفرعية، اضافة إلى الوثائق الأخرى الموجهة والمحاكم، فهذه يتوجب أن تصدر باللغتين ضمن صيغة رسمية ذات مكانة متساوية. ونجد شرحاً شمولياً أكبر «لانحراف» اسرائيل في مجال اللغة عما يمكن توقعه في دولة اثنية في اتجاه آخر. فحتى اللحظة، نتكلم عن انحراف ظاهري فقط: فالصيغة الرمزية لاسرائيل لم تكن ذات يوم «ضبابية» بفعل أي نوع من أنواع الشراكة مع لغة أخرى. ببساطة، وبدلاً من عبور الطريق الاشكالي المثير للمتاعب الذي يتمثل بإلغاء المكانة الرسمية للعربية، فقد اكتفت اسرائيل باستخدام الأمر الواقع في تفريغ المكانة الرسمية (للعربية) من كافة المسائل العملية تقريباً في واقع الحياة في اسرائيل، وقد تم التعبير عن ذلك بعدة طرق، أهمها ما يلي :

١ – تظهر تشريعات الدولة حقاً في نشرات رسمية منها اللغة العربية أيضاً، لكن ذلك يحدث بعد عدّة شهور من النشر بالعبرية. هناك، علاوة على ذلك، أفضلية للعبرية ناجمة عن قوة مبدأ التأويل الذي تم تثبيته في الفقرة ٢٤ من قانون الترجمة، ١٩٨١، والذي لا يعطى وزناً مساوياً للنصين (العبري والعربي) بل يحيل ترجمة التشريع حسب اللغة الأصلية التي جاء بها (أنظر روبنشتاين، ١٩٩٦).

٢ – بالممارسة، لا يستطيع المرء المرافعة بالعربية أمام السلطات الحكومية المركزية، التي تعتبر فوق مستوى الفروع المحلية في التجمعات العربية. لا وجود لمؤسسة رئيسية تسمح بذلك. فكثير من المعاملات الرسمية، وربما معظمها، لا تظهر باللغة العربية.

٣ – بإمكان المرء أن يقدم إفادته أثناء محاكمته باللغة العربية، وله الحق في وجود مترجم في حالة كونه يرد على اتهام (أنظر الفقرة ١٤٠ و١٤٢ من قانون الاجراءات في الحالات الجنائية (النسخة المعدّلة الكاملة، ١٩٨٢)، لكنه بالممارسة لا يستطيع أن يدير إجراء جنائيا أو مدنيا باللغة العربية بشكل أساسي، ولا يستطيع، بالممارسة ايضاً، تقديم وثائق للمحكمة باللغة العربية.

٤ – إن الاعلانات الرسمية الحكومية، خاصة تلك الصادرة عن السلطات المحلية التي يتكون سكانها من اليهود (أو مختلطة) تظهر دائماً باللغة العبرية فقط. وحتى عهد قريب، كانت كل اشارات الطرق تقريباً بالعبرية (في بعض الحالات تم اضافة الانكليزية، اما العربية فلم تُضف إلا نادراً). إشارات المرور والقوانين الداخلية تُعطى بالعبرية

فقط لدى السلطات المحلية اليهودية والمختلطة، ما عدا القدس، وجزئيا في حيفا وعكا.

٥ – هناك خرق للدعم المقدّم من المحاكم حين يتطلب الأمر النشر بالعربية. يبدو أن القانون يوجب استخدام العربية من قبل الحكومة والسلطات الأخرى، لكن عدم النشر بالعربية لا يُنقص من شرعية تلك الأنظمة والقوانين. أما التعويض فيقدّم لأي شخص فقط اذا أثبت أن ظلماً وقع عليه نتيجة لعدم النشر، أو أن هناك أمراً قانونياً مادياً واضحاً يتجاوز المادة ٨٢، يوجب النشر باللغة العربية أيضاً.

هل تغيّر هذا الوضع في السنوات القليلة الماضية. لقد تغيّر الوضع اللغوي في اسرائيل بشكل جزئي في الأعوام الأخيرة. حدثت مجموعة من التغيّرات ضمن عدة سياقات. أما المجالات الحكومية المشمولة بهذه التغيرات فهي المحكمة العليا، والمحاكم الفرعية والمستشار القانوني للدولة – وكلها تحركت بدافع متابعة نشاطات منظمات حقوق الانسان و/أو بسبب ردود فعل أعضاء من الأقلية. هكذا، على سبيل المثال، صادقت المحكمة العليا على حق المواطنين أن ينشروا بالعربية فقط على لوحات الاعلانات للمجالس المحلية، حتى تلك المجالس التي تتشكل غالبيتها أو كلها من المواطنين اليهود. بشكل مشابه، وبعد التماسات للمحكمة مقدّمة من منظمة العدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل) وجمعية الحقوق المدنية، حصل تعزيز لظهور العربية على شارات تقاطعات الطرق الرئيسية في المدن – ووصل الأمر إلى التزام باشارات مرور باللغتين بشكل كامل خلال فترة قصيرة نسبياً – وكذلك استخدام أوسع للعربية على شارات المرور في الشوارع والطرق الرئيسية في مدينتين مختلطتين هما حيفا وعكا. أما المشرّع الثانوي (المستشار القانوني للحكومة) أدخل تغييرا لا يمكن إهماله حيث فعّل سنة ١٩٩٥ متطلبا للنشر باللغة العربية فيما يتعلق بالاعلانات المرتبطة بالمناقصات التي تنشرها المكاتب الحكومية (أنظر قانون ١٥ (ب) لمتطلبات المناقصات، ١٩٩٣). كما تدخل المستشار القانوني للدولة عدّة مرات للدفا ع عن اللغة العربية – حين وضح أن على المكاتب الحكومية أن تنشر بالعربية أيضاً التعميمات التي تدعو المواطنين لتقديم طلبات عون من الدولة.

إن التطورات المذكورة أعلاه ملحقة مع فهم جديد بدأ يتبلور في السنوات الأخيرة حيث مصدر المتطلبات بخصوص اللغة العربية لم يعد المادة ٨٢ من المرسوم الملكي فقط (أو التشريعات الملحقة به). فقد تمت الإشارة حديثا إلى متطلب ملموس أكثر عمومية – الالتزام النابع عن «كرامة الانسان» أو الربط بين الكرامة الانسانية والولاء الثقافي.

٤ – خلاصة

رغم التغيرات في الوضع اللغوي في اسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية، يمكن القول بالتأكيد ان تغيراً جوهرياً في المكانة الحقيقة للعربية في اسرائيل لم يحدث، ان دولة اسرائيل، وبالاحرى المجتمع الاسرائيلي، بعيدة جداً عن الثنائية اللغوية، وبشكل ملموس، فان مكانة العربية كلغة رسمية في القانون الاسرائيلي مفرغة من معناها العملي على مستوى الحياة العامة، اي المجتمع العام لليهود والعرب في اسرائيل. هذه هي اللغة التي تستخدمها الجبهة العامة في اسرائيل حيث الجزء الاعظم من القطا ع الشعبي، انها لغة موظفي الدولة، لغة التعليم العالي، والاهم من ذلك كله لغة القطاعات العظمى في سوق العمل المفتوح للأقلية، بكلمات اخرى، ثمة تكامل في اسرائيل للدولة والمجتمع المدني، حيث يعمل الكل على وجه الحصر تقريباً بلغة الاغلبية؛ تتحدث عن مجتمع يتميز بأنه ابعد ما يكون عن التساوق الاثنو–لغوي أو التعدد الثقافي، هناك اثنية لغوية وثقافية احادية الجانب، اما على مستوى لغة الاقلية، فإن النتيجة هي التآكل اللغوي في لغة الأمّ العربية ..

الهوامش

١ – المسلمون ١٥٪ (٩٠١,٠٠٠ نسمة)، المسيحيون ١,٧٪ (١٢٩,٠٠٠ نسمة) والدروز ١,٣٪ (٩٩,٠٠٠ نسمة) (حسب يديعوت احرنوت ١٩٩٩/١/١).

٢ – تعطى المدارس حرية البدء في فترة مبكرة أكثر.

المراجع: (كما وردت بالانكليزية)

الكوك، انتوني (١٩٧٩) «تطور المواقف الحكومية نحو الأقليات الثقافية في الدول العربية» في كتاب «مستقبل الاقليات الثقافية، سانت مارتن برس، نيويورك، ١٠٢–١٩٩.

الكوك، انتوني (١٩٩٢) «ايرلندا الشمالية: بعض المقارنات الاوروبية» في كتاب حرره ب. هادفيلد: «ايرلندا الشمالية: السياسة والدستور» مطبعة الجامعة المفتوحة، ١٤٨–١٦٤.

أمارة، (١٩٩٥) «انعكاسات لغوية من العبرية والانكليزية في التغيرات السوسيو – سياسية في اللغة العربية – الفلسطينية»، مجلة التطور في مجال التعدد اللغوي والثقافي، ١٥ (٦): ١٦٥–١٧٢.

(١٩٩٩) التدهور الخطير في مكانة الاقلية العربية في اسرائيل: الانسحاب من الابعاد الديمقراطية والاقتراب من الدمار العنفي»، في كتاب سبعة طرق: خيارات نظرية لمكانة العرب في اسرائيل»، تحرير ايلان بابي، اسعد غانم، وسارة رلازار، المركز اليهودي – العربي للسلام، اوزاكي

جفعات حبيبا (بالعبرية) ص ١٢٣ –١٥٤.

أمارة، محمد وسبولسكي، برنارد (١٩٨٦) «الانتشار والدمج للمفردات اللغوية للعبرية والانكليزية في اللغة العربية المحكية في قرية اسرائيلية، في «لغويات انثروبولوجية» ٢٨ (١)، ٤٣ –٥٨

هولمز، جانيت (١٩٩٦) «مدخل الى علم اجتماع اللغة» لونجمان: لندن ونيويورك.

كوبلنيتس، عمانويل (١٩٩٢) «العربية في اسرائيل: وضع علم اجتماع اللغة للأقلية العربية في اسرائيل، المجلة العالمية لعلم اجتماع اللغة، ٩٨: ٢٩–٦٦

كريتسزمر، دافيد (١٩٩٠) «الوضع القانوني للعرب في اسرائيل» مطبعة ويست – فيو، بولدر (كولورادو)

لاندوا، يعقوب (١٩٨٧) «العبرية والعربية في اسرائيل: ملامح سياسية لقضية اللغة» المجلة العالمية لعلم اجتماع اللغة، ٦٧، ١١٧ – ١٣٣

اوزاكي – لازار. سارة (١٩٩٩) «سبعة طرق: خيارات نظرية...».

ريفز، ثيا ١٩٨٣) «ما الذي يصنع المتعلم الجيد للغة؟».

المزايا الشخصية التي تسهم في الاكتساب الناجح للغة».

رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة العبرية/ القدس.

روبنشتاين، امنون (١٩٩٦) (الطبعة الخامسة) «القانون الدستوري لدولة اسرائيل» شوكن: تل ابيت (بالعبرية)

سموحا، سامي (١٩٩٩) «اسرائيل كديمقراطية اثنية: دولة يهودية ديمقراطية» في «سبعة طرق»

«خيارات نظرية لمكانة العرب في إسرائيل» تحرير: إيلان نابي، أسعد غانم وسارة لازار، المركز اليهودي العربي للسلام، أوزاكي جفعات حبيبا (بالعبرية) ص ٢٣ –٧٧.

سبولسكي، برنارد، (١٩٩٤) «وضع العربية في اسرائيل» في «سوسيو – لغويات عربية: قضايا وتطلعات»، تحرير ياسر سليمان. كيرزون برس، ٢٢٧ –٢٣٤.

سبولسكي، برنارد، وروبرت كوبر (١٩٩١) «لغات القدس» اكسفورد، مطبعة كلارندون.

سبولسكي، برنارد وايلانا شوهامي (١٩٩٩) «اللغة في المجتمع والتعليم الاسرائيليين» المجلة العالمية لعلم اجتماع اللغة، ١٣٧: ٩٣–١١٤

سبولسكي، برنارد وايلانا شوهامي (١٩٩٩ب) «لغات اسرائيل: السياسة، الايديولوجيا، والممارسة» كليفدون: مسائل التعدد اللغوي.

وينتر، مايكل (١٩٨١) «مشاكل اساسية في نظام التعليم العربي» في «العرب في اسرائيل: الاستمرارية والتغير» لـ اهارون ليش (محرر) مطبعة ماجنس، ص ص ١٦٨ –١٧٩.

صدر عن «مدار» في «سلسلة أوراق إسرائيلية»

كانون الثاني ٢٠٠١

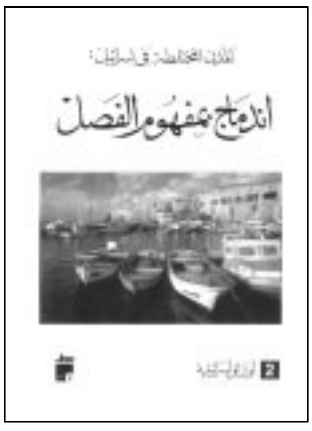

شباط ٢٠٠١